بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

الإطار العام
لرصد ودراسة
الظواهر والمشكلات الاجتماعية

مطبوعات 20 وثائقيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1997م

المكتب التنفيذي
ص . ب : 26303 – المنامة – البحرين
هاتف : 530202 – فاكس : 530753 – برقياً : تنفيذ

سلسلة
المطبوعات الوثائقية

تصدر عن

المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إدارة التوثيق والمعلومات

مخصصة لنشر

نص
الوثائق والقرارات
والسياسات والقوانين
الاسترشادية والمبادئ
والأطر والنظم
واللوائح النموذجية التي
يعتمدها المجلس.

العدد (20) صفر 1418 هـ - الموافق يونيو 1997م

تقديـــم

عـقـد مـجلس وزراء الـعـمل والـشؤون الاجـتـمـاعـيـة بدول مـجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعات دورته الثالثة عشرة في المنامة مع مطلع شـهـر يناير 1997، وفي خـتـام هذه الاجـتـمـاعـات وضـمن الموضوعات المعروضة على بنود جدول الأعمال بحث المجلس مشروع الإطار العام لرصـد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجـتـمـاعـية في دول مـجلس التعـاون لدول الخليج العـربية، وفي ضـوء نتائج ذلك البـحث تقرر تعميم هذا الإطار على الدول الأعضاء بهدف الاسترشاد به على المستوى المحلي والاستفادة منه على المستوى الجماعي المشترك في إعداد بحوث ودراسات حول المشاكل والظواهر الاجتماعية يتم إنجازها ضمن إطار ومنهج علمي سليم ومن خلال منطلقات ومفاهيم موحدة ووفقاً لما يصدره المجلس من قرارات.

لقـد برزت الحـاجـة إلى إعـداد هذا الإطار بحكم مـرحلة التطور والتحديث التي تمر بها مجتمعاتنا وبحكم المتغيرات والنهضة التنموية الشـاملة التي تشـهـدها دول المنطقـة، الأمـر الذي تطلب بحث الآثار المترتبة على كل ذلك، ودراسة الظواهر المحتملة والمشكلات الناجمة عمّا يواجهنا من تحولات ومستجدات.

ومن جانب آخر، يهدف هذا الإطار إلى تحديد مختلف العناصر والأسـبـاب التي تؤدي إلى ظهـور المشكلات والظواهر الاجـتـمـاعـية المختلفـة، والعـمل على رصـد الواقع الاجـتـمـاعي ومـا يطرأ عليـه من متغيرات، إضافة إلى استشراف تحولات وآفاق المستقبل.

لقد استغرق إعداد هذا الإطار فترة من الزمن حظي خلالها بمناقشات مستفيضة، كما تطلبت عملية صياغة مفرداته المزيد من البحث والدراسة والجهد الفريقي أسهمت فيه الدول الأعضاء بدور بناء بما وفرته من بيانات ومعلومات وما قدمته من مرئيات ومقترحات بشأن أهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع، واستكشاف مدى انتشارها وتحديد رتبها ضمن سلّم الأولويات، حيث عكس الإطار الاحتياجات الفعلية في مجال البحث العلمي والميداني على المستويين المحلي والخليجي، وضرورة توظيف معطيات ونتائج الأبحاث والدراسات الاجتماعية لخدمة أغراض التنمية، وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية، وعلى النحو الذي يكفل مواكبة المستجدات والتحولات التي يتعرض لها المجتمع.

وبتخصيص هذا العدد من سلسلة المطبوعات الوثائقية لنشر الإطار العام لرصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية بدول مجلس التعاون، فإن المكتب التنفيذي يتطلع إلى توسيع دائرة الاطلاع والاسترشاد به، وزيادة فرص توحيد الجهد العلمي في بحث مختلف الظواهر والمشكلات الاجتماعية ومن خلال رؤية ومنظور مشترك، وبما يسهم في دعم وتعزيز دور حركة البحث الاجتماعي لأغراض التنمية والتحديث في أقطار مجلس التعاون الخليجي.

والله سبحانه وتعالى نسأله دوام التوفيق والسداد، ،،

إدارة التوثيق والمعلومات
المكتب التنفيذي

الإطـــار العـــام
لرصـــد ودراســـة
الظواهر والمشكلات الاجتماعية

المحتويات

	الصفحة من - إلى
أولاً : مبررات وأهمية الإطار	15 - 11
ثانيـــاً : أهم محددات دراسة وبحث الظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي الخليجي	19 - 16
ثالثـــاً : بعض محددات عمليات تفسير وتأويل البيانات في البحوث الاجتماعية . . .	26 - 20
رابعـــاً : الاستراتيجيات البحثية	30 - 27
خامساً : متطلبات مؤسسية لرصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ودراستها وظيفياً	34 - 31

الصفحة
من - إلى

سادساً : مرئيات الدول الأعضاء حول الظواهر والمشكلات الاجتماعية . . . . . 35 - 41

سابعاً : خارطة بأهم المشكلات والظواهر الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . . . . . 42 - 51

ثامناً : الإشكالية المستقبلية- الأمن الاجتماعي وسلامة الكيان والمصير . . . . . 52 - 54

تاسعاً : نموذج تطبيقي في العمليات البحثية الإجرائية . . . . . 55 - 70

***

الإطـار العـام
لرصـد ودراسـة
الظواهر والمشكلات الاجتماعية

أولاً : مبررات وأهمية الإطار

* **في** علوم منهج البحث يمثل الإطار العام نطاق العمل الذي يتحرك الباحث ضمنه، من **حيث**:

- **اختيار** موضوع الظاهرة المراد بحثها.
- **تحديد** حقلها ومستوياتها ومفرداتها.
- **طريقة** معالجتها وأدوات رصدها وخلفيات تحليلها.
- **تأويل** الباحث للنتائج التي يتم التوصل إليها.

* **إن** هذا الإطار العام لدراسة ورصد الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو بمثابة دليل علمي ومرشد منهجي للعاملين في حقل البحوث والدراسات بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الأعضاء بوجه خاص، وفي غيرها من المؤسسات ذات العلاقة والاختصاص بوجه عام.

* **يستهدف** هذا الإطار المرشد: التعريف بالأسس والمفاهيم والمحددات ومتطلبات الرصد والتشخيص للظواهر والمشكلات ودراستها في نطاق انتظامها وتفاعلها في إشكاليات كلية عامة، وتحديد استراتيجيات البحث وتقنيات استثمار البيانات وتحليل المعطيات وتأويل النتائج وصياغة التوصيات.

* **يساعد** هذا الإطار الباحث في الميدان الاجتماعي **على:**

1 - تحديد المرجعية العلمية النظرية:

- **أي** تحديد الفرع المعرفي الذي سوف تستند الدراسة إلى حقائقه ونظرياته ومنهجياته وأدواته، في رصد الظاهرة وتعيين الجوانب المراد التعمق بدراستها وتحديد طبيعة الفرضيات التي ستوجه عمليات البحث واستشراف نوعية النتائج المتوقعة، وضبط عمليات تحليل النتائج وتأويلها.

- **ذلك** لأن البيانات المستهدفة، والأدوات المستخدمة لجمعها، والشبكة المستخدمة لتصنيفها، والجوانب التي سوف يركز عليها في التحليل، والنظريات التي سوف تستثمر في التأويل، لن تكون واحدة أو متشابهة مالم تكن مستندة إلى مرجعية علمية واحدة، كعلم الاجتماع بفروعه المختلفة.

2 - توحيد لغة البحوث حول الظواهر الاجتماعية المختلفة:

- **الأمر** الذي يضفي على الموضوعات المدروسة نسبة عالية من قابلية المقارنة ويسمح بالتالي بإجراء عمليات التصنيف والتقاطع والتبويب والمقارنة بين مسببات الظواهر والمشكلات المختلفة، كما أن هذا التوحيد يسمح بالمقابلة بين دينامياتها المتعددة.

- **إن** التزام الباحثين بالإطار العام المحدد لجميع الدراسات يعني تبنيهم مقاربات (Approaches) من طبيعة واحدة كعلم الاجتماع المعرفي، علم الاجتماع العائلي، علم الاجتماع التربوي . . . ، واستخدامهم أدوات متشابهة ومتكاملة واستعمالهم مصطلحات تحمل دلالات معروفة ومحددة، الأمر الذي يسهل مقارنة النتائج وإدماجها واستثمارها ومكاملتها.

3 - تعيين الحدود الكبرى التي تتحرك داخلها الممارسات البحثية:

- **أي** ترسيم المساحة المعرفية التي تنحصر فيها أفعال تحليل النتائج المتوقعة وأنماط تأويلها. الأمر **الذي:**

- **يدفع** الباحث إلى التعمق رأسياً في دراسة الظاهرة أو المشكلة والتركيز على دينامية بزوغها ونموها

وانتشارها، وذلك من موقع ومنظور العالم الخبير في نمط منهجية المعالجة المطلوبة.

- **يبعد** الباحث عن تشتيت جهوده في استعراض قدرته على توليف تسوية علمية تأخذ بطرف من كل فرع معرفي فتجد نفسها في نهاية المطاف تشكو من عدم انتمائها واتساقها المعرفي، وبالتالي من فقدان الغطاء النظري الذي يمنحها المصداقية المطلوبة.

- **يسهل** على المؤسسة الممولة للبحوث والدراسات عملية انتخاب الباحث المتخصص والخبير في استخدام المرجعية العلمية والمنهجية المختارة، إضافة إلى عملية متابعة إجراءات البحث والإشراف على تنفيذه وفقاً لمتطلبات الإطار العام المتفق عليه.

4 - نسبية النتائج :

- **أي** اعتبار مدلولات النتائج نسبية انطلاقاً من المعرفة الدقيقة بماهية الطرائق والأدوات التي استخدمت في الحصول على تلك النتائج وبآليات عملها وبأنماط إنتاجها وبحدود إمكاناتها الحقيقية في كل وضعية من الوضعيات البحثية وبضوابط تقديماتها وبالتالي بمدلولات محصلاتها الجزئية والكلية.

- **عندما** يحدد سلفاً الإطار العام لأية دراسة من الدراسات المزمع القيام بها حول مشكلة أو ظاهرة اجتماعية محددة، يعرف الباحث والقارىء والجهة أو الهيئة الممولة **للبحث:**

- **أن** النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة ليست نتائج مطلقة تنسحب على الظاهرة الاجتماعية من جميع جوانبها وفي أي مكان وزمان.

- **وانما** هي نتائج نسبية تستمد قيمتها العلمية من قيمة النظرية العلمية التي غذّت تأويلاتها، وتصلح فقط لتفسير الجانب الذي أضاءه المنظور المعتمد في وضعية معينة وزمان ومكان معروفين.

- **إن** الوعي المسبق بعدم تعميم قيمة النتائج المنتظرة يسمح بإمكانية توقع نوعية النسيج العام للنتائج المحتمل الحصول عليها في نهاية أي بحث ينتظم ضمن الإطار المنهجي المحدد سلفاً، كما يسمح بالتنبوء، وإن بحذر، بالمنحى العام للنتائج المرتقبة.

- **ولا** تخفى أهمية هذا القدر اليسير من إمكانية التنبوء على عمليات تخطيط مجموعة متكاملة من الدراسات وتنسيقها بحسب أولويات السياسة البحثية للجهة أوالهيئة الممولة وحاجاتها الملحة وبرمجة إجراءات تنفيذها فنياً ومالياً وزمنياً.

***

ثانياً : أهم محددات دراسة وبحث الظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي الخليجي

1 - **إن** حركة التحديث والتنمية الشاملة والمتسارعة التي شهدتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقود الخمسة الماضية تركت آثاراً واضحة وملموسة على البنى المجتمعية والشخصية وشملت جوانبها المادية **والروحية** :

* **فمن** ناحية أولى، دخل المجتمع العربي الخليجي بسرعة قياسية في قلب الأحداث العالمية وأصبح يشكل نقطة استقطاب كبيرة للحضارة الغربية ومنتجاتها ونظمها وتقنياتها وإعلامها وثقافتها، وكذا للحضارة الآسيوية وشعوبها ممثلة في عمالتها **الوافدة** :

- **فقد** حققت أقطار الخليج العربية نقلة نوعية من التقدم والتنمية في المجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال ما لا يقل عن نصف قرن.

- **ولم** يتزايد الدخل فقط أضعافاً مضاعفة، بل حدث تحوّل هائل في البناء السكاني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- **ترافق** معه إنفاق هائل على البنى الهيكلية ومشروعات الخدمات والبنى التحتية وتخطيط المدن ومرافقها .

- **وعرفت** الخدمات العامة في مجالات التعليم والصحة والتثقيف والإسكان والتغذية طفرات غير مسبوقة .

* **ومن** ناحية ثانية ، فإن الوتيرة المتسارعة جداً التي تمت بموجبها عمليات التنمية والبناء الهيكلي الاجتماعي الجديد ، قد اختزلت المراحل الطبيعية والمتدرجة **للتغيير** :

- **الأمر** الذي حمل معه من جهة آثاراً إيجابية واضحة على مختلف الصعد الحياتية .

- **وترتب** عليه من جهة أخرى بروز العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية وبدرجات متفاوتة في المجتمع العربي الخليجي .

2 - **إن** بعض السلوكيات النمطية المتناقضة حيناً والمتوازية أحياناً التي تتعايش في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي درجت معظم البحوث الاجتماعية على اعتبارها من المكونات الأساسية للثقافة العربية في هذه المنطقة ، ليست بالضرورة **كذلك** :

* **أي** أن شيوع الظواهر والمشكلات الاجتماعية الملاحظة راهناً ، وغزارة ظهورها أو شحه ، ليست من العناصر الأولية لبنية

الثقافة في المجتمع العربي الخليجي كما أن حدوثها ليس قدراً حتمياً لا يمكن الفكاك منه .

* **فمثلاً** ظاهرة العنوسة ، وهي تعتبر مشكلة اجتماعية في المجتمع العربي الخليجي ، لا يمكن أن تكون خاصية خليجية ، أي ليست ظاهرة ينفرد بإفرازها هذا المجتمع وحده وإنما هي موجودة بكثافة أكبر في مجتمعات أخرى ذات مرجعيات ثقافية مختلفة تماماً عن ثقافة المجتمع الخليجي .

3 - **إن** بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، قد لايتأتى أن يكون علاجها هو القضاء عليها ، وإنما بتغييرنظرة المجتمع إلى هذه الظاهرة أو المشكلة ، والكف عن اعتبارها ظاهرة سلبية و التعامل معها من منظور **إيجابي** .

* **أي** محاولة استئصال مكونات الظاهرة في دفع عجلة التنمية المجتمعية الشاملة بدل تغذية الهوس بضرورة اقتلاعها نهائياً من المجتمع كظاهرة الإعاقة والمعاقين ومحاولة إدماجهم في المجتمع من خلال تعظيم واستثمار طاقاتهم وإمكانياتهم .

4 - **لا يحدث** التغيير التطويري بمجرد الوعي بمواصفات الحالة أو الوضعية المطلوب تنميتها وبأسباب ظهورها أو حدوثها كظواهر ومشكلات **اجتماعية** :

* **بل** يتطلب التطوير ، مهما صغرت دائرته ، التدخل فعلياً وبفاعلية في ميادين التنمية الاجتماعية والعمل والتشريع

والتربية والإعلام والتوقعات والقيم، ومتابعة ذلك بصفة مستمرة.

5 - **لا يكفي**، من أجل التطوير، أن يقتصر التدخل على البعد العلاجي فقط للظواهر والمشكلات الاجتماعية سواء بمعنى علاج الأعراض والآثار الناجمة عن وجود الظاهرة وبزوغ المشكلة، أو بمعنى القضاء على الظاهرة وإيجاد حلول فاعلة **للمشكلة:**

* **بل** يجدر أن يكثف الاهتمام بالبعد الوقائي - الإنمائي، بمعنى توفير الظروف والشروط التي تمنع بزوغ الظاهرة غير المرغوبة وتيسر نمو ظواهر أخرى مستحبة، وكذلك العمل على بناء مناعة داخلية عند الأفراد والجماعات والمؤسسات عبر الإعداد والتأهيل والتثقيف والتنشئة، ضد الظواهر غير الصحية.

6 - **لا تظهر** آثار التدخل الذي تقود إليه نتائج الدراسات والأبحاث في الحقل الاجتماعي، على أفراد المجتمع أو جماعاته بصورة مباشرة. بل تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً تكفي لكي تختمر تلك الآثار وتندمج في البنية الأساسية للثقافة الفاعلة وتتحول إلى محرك للسلوك الفردي و / أو الجماعي.

7 - **لا بد** لأي بحث جزئي ينفذ على جانب واحد أو أكثر من جوانب الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية من أن يربط وظيفياً النتائج التي توصل إليها بمجمل أبعاد وخصائص المشكلة أو الظاهرة الاجتماعية الكلية.

***

ثالثاً : بعض محددات عمليات تفسير وتأويل البيانات في البحوث الاجتماعية

1 - هناك فرق بين الحدث الاجتماعي والظاهرة الاجتماعية والمشكلة الاجتماعية والاشكالية :

أ - الحدث الاجتماعي :

* **هو** واقعة مفردة (لا تتكرر) ومختلفة (تخالف النمط العادي) ومنقطعة (لا تدوم لفترة طويلة) يلاحظ حصولها في مكان معين وزمان معروف ومحدد وغالباً ما تترك آثاراً من طبائع مختلفة على دورة عمل المجتمع أو على شريحة من أفراده كالوباء، الكوارث الطبيعية، صدور قانون. . .

* **وتستمد** هذه الواقعة صفة بروزها كحدث اجتماعي امّا من شدة وقعها وامّا من غرابتها وخروجها عن المألوف، سواء على مستوى فاعلها أو مادتها أو جمهورها أو توقيتها أو صيغة حدوثها . . .

ب - الظاهرة الاجتماعية :

* **هي** تشكيلة من السلوك المختلف أو الفريد أو الغريب والمتكرر والمتزامن والمستديم (غير العابر) عند الأفراد أو الجماعات أو عند شريحة محددة من أعضاء المجتمع وفي أماكن متعددة منه .

* **وهكذا** فإن خروج السلوك الملاحظ عن المألوف من حيث الطبيعة والتكرار والانتشار والديمومة قد حوّله إلى ظاهرة اجتماعية ذات كيان علمي وأكاديمي خاص يسمح بتمييزها عن الحدث الاجتماعي .

* **وتجدر** الإشارة هنا إلى أن غرابة السلوك أو خروجه عن النمط السائد ليس أمراً سلبياً بحد ذاته ، وإنما تتحدد الشحنة السالبة أو الإيجابية التي تلتصق به انطلاقاً من درجة تناقضه مع ما هو مرغوب ومطلوب في المجتمع كظاهرة عمل المرأة وظاهرة الخدم والمربيات الأجنبيات . . .

جـ - المشكلة الاجتماعية :

* **هي** ظاهرة اجتماعية سلبية ، غير مرغوبة أو تمثل صعوبات ومعوقات تعرقل سير الأمور في المجتمع . فالمشكلات الاجتماعية هي إحدى حالات

الظواهر الاجتماعية الموصومة بحكم قيمة سلبي، باعتبارها تشكل إعاقة أو انحرافاً عن الحالة المرغوبة .

* **فالجنوح** والجريمة والإدمان والعنوسة والطلاق والبطالة، كلها ظواهر اجتماعية تحولت إلى مشكلات بسبب انحراف هذه الممارسات أو الوقائع عن الحالة المثالية أو الحالة المرغوبة بما يتجاوز هامش التسامح المقبول اجتماعياً.

* **أي** أن الانحراف بلغ حداً من التفاقم أو الحدة أو الحجم بما هو غير مرغوب أو مطلوب، فأصبح يمثل حالة خلل تستدعي التصدي والعلاج.

د - الإشكالية:

* **هي** القضية العامة، التي تمثل ملفاً يتكون من منظومة من المشكلات الفرعية التي تشكل أوجهاً متنوعة لها، كما أنها تتكامل فيما بينها وتتبادل التأثير مما يزيد من أهمية الإشكالية العامة من جهة، ويكشف عن التفاعلات والروابط والعلاقات السببية والوظيفية بين تلك المشكلات الجزئية، و يكسبها عمقاً ودلالة عند الدراسة والبحث.

* **مثلاً** إشكالية التوافق الاجتماعي، هذه القضية لها طابع عام وتشكل ملفاً أو قطاعاً من الاهتمام يجب أن يؤخذ

بكليته وفي مختلف عناصره، فالجنوح هو مظهر من مظاهر سوء التوافق، وقد يحل محله العنف أو الإدمان، وقد يلازمهما تأخر التحصيل الدراسي . . . الخ.

2 - هناك فرق بين المشكلة الفعلية والمشكلة الزائفة:

* **المشكلة** الفعلية هي الظاهرة المتفشية التي أصبحت من الثقافة السائدة والتي تعيق دورة العمل العامة أو التي تعرِّض عدداً كبيراً من الأفراد إلى الانحراف أو عدم التكيف أو الإعاقة بأنواعها النفسية والجسدية والعقلية أو الانتحار أو المرض أو حتى الموت كالإدمان على المخدرات. . .

* **أما** المشكلة الزائفة، فتتمثل في بروز طفرة عابرة من السلوك المختلف أو غير المتوقع والذي لا يتفق عادة مع ما هو سائد ومعروف أو متعارف عليه. وغالباً ما تخبو جذوة مثل هذه الموجات دون أن تترك آثاراً تذكر في بنية القيم الفاعلة في الثقافة المجتمعية نظراً لكونها عارضة لا تملك مقومات صمودها أمام مضادات ثوابت الثقافة المجتمعية الراسخة كانتشار موضة حلاقة شعر الرأس عند المراهقين مثلاً. . .

3 - هناك فرق بين الوجود الفعلي لظاهرة مجتمعية وبين الوعي السابق لحدوثها:

* **الوجود** الفعلي لظاهرة مصنّفة في عداد المشكلات الاجتماعية

الخطيرة في الدول الغربية ، قد يقابله وعي دول مجلس التعاون لوجود هذه الظاهرة في الخارج ومحاولة تفادي حدوثها أو انتشارها في مجتمعاتها .

* **كمثال** على ذلك مشكلة البيئة وتلوثها ، فإنه يمكن ملاحظة وجود بعض السلوكيات ضد البيئة الطبيعية في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إلا أن مثل هذه الممارسات السلبية على البيئة لا يمكن أن تأخذ منحى خطيراً وأن تصل إلى مصاف المشكلة المجتمعية **وذلك :**

- **نظراً** لطبيعة البناء الاقتصادي القائم في جميع دول المنطقة ، على الخدمات النظيفة بيئياً .
- **على** العكس من اقتصاد معظم الدول الغربية الذي يعتمد بشكل أساسي على الصناعات الكيميائية والثقيلة ، أي على الصناعات الأكثر إيلاماً وعدائية للبيئة .

4 - هناك فرق بين المشكلة الفاعلة على أرض الواقع وبين المشكلة الموهومة :

* **إن** المشكلة الفاعلة على أرض الواقع آثارها بيّنة واضحة وملموسة كجنوح الأحداث أو الإدمان على المخدرات .

* **في** حين أن المشكلة الموهومة أو المتخيلة ناشئة أصلاً في أذهان فئات واسعة من الناس ، انطلاقاً من تأويلات ذاتية أو تراثية للأحداث دون أن تسندها معطيات واقعية ملموسة أو نتائج لدراسات منجزة .

5 - هناك فرق بين عناصر البنية التنظيمية المجتمعية وبين سوء استخدامها:

* **ذلك** لأن هذه العناصر كالقوانين والأنظمة والتشريعات ولوائح الممنوعات والمسموحات والقيم. . . الخ أوجدت أصلاً لخدمة الفرد وتوفير صحة فيزيائية ونفسية متوازنة له.

* **في** حين أنه يمكن إساءة استخدام عناصر تلك البنية أو استخدامها لأغراض غير تلك التي وجدت من أجلها، فالحدث التي تفرزه أو تسمح بحدوثه أو تيسره عناصر البنية التنظيمية لا يمكن أن يعتبر مشكلة بحد ذاته وبصفته تلك.

* **إن** ما يعتبر مشكلة في مثل هذه الحالات هو التطرف في استخدام التسهيلات التي تتيحها الصيغ التشريعية المرنة، وهذا يعني أن حل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن غزارة حالات الطلاق لا يستتبع بالضرورة إلغاء حق الطلاق مثلاً.

6 - هناك تغير في عناصر المشكلة السائدة وعواملها وتفاعلاتها وآثارها:

* **نظراً** للتغيرات والتحولات في المجتمع لابد وأن تتغير بالتالي، بصورة أو بأخرى، العناصر والعوامل المسببة للمشكلة وتفاعلاتها وآثارها.

* **كمثال** على ذلك، لاتبرز مشكلة كمشكلة جنوح الأحداث في عقد التسعينات بنفس المكونات والتداعيات التي برزت بها في عقد السبعينات.

7 - لا تتطابق بالضرورة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

* **إذا** كان المناخ الثقافي مدعوماً بقرب المسافات المادية والمعنوية وبكثافة الاختلاط بين المواطنين، قد أدى إلى إنتاج ظواهر اجتماعية متماثلة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن ذلك لا يعني حتمية وجود المشكلات الاجتماعية نفسها في تلك الدول وبذات الشدة والحضور.

* **إن** درجة صلابة النسيج الثقافي المجتمعي معطوفة على هندسة الصيغة التي تتقاطع بموجبها الظروف المختلفة - وبخاصة الاقتصادية منها -، هي التي تدفع إلى الأمام أو إلى الخلف آثار الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة والموجودة أصلاً وتقود بالتالي إلى تصنيفها امّا في خانة المشكلات الاجتماعية وامّا في خانة الأحداث الروتينية العادية.

***

رابعاً : الاستراتيجيات البحثية

* من أجل ضمان رصد مكتمل ومتكامل لمعظم الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعياً وراء الوصول إلى حلول ناجعة لها.

* قد يكون من اللازم التخطيط للقيام ببحوث تدخلية للعمل على مسارين متوازيين وباتجاهين متعاكسين وعلى مستويات ثلاثة داخل كل من المسارين المذكورين كما يظهر في الرسم البياني **أدناه:**

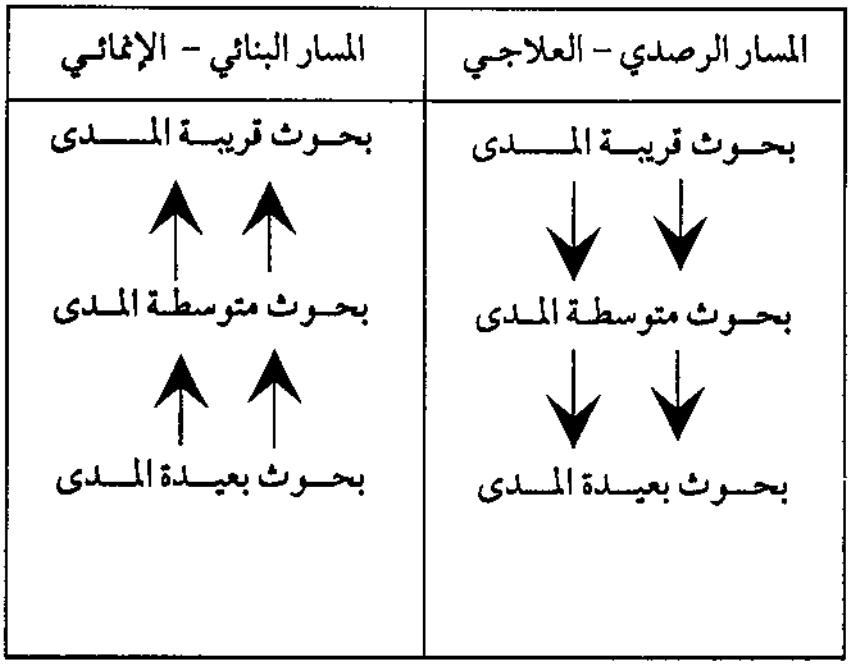

1 - المسار الرصدي - العلاجي : (من الأقرب إلى الأبعد)

أ - البحوث القريبة المدى :

تهدف إلى رصد المشكلات الاجتماعية الواضحة والتي تطفو على السطح وإلى البحث في أسبابها الظاهرة واقتراح الحلول التي يمكن تطبيقها مباشرة من أجل تخفيف الضرر اللاحق أصلاً بضحايا الظواهر الاجتماعية السلبية المختلفة ومعالجة من يمكن معالجتهم منهم .

ب - البحوث المتوسطة المدى :

تستثمر وتنبني على معطيات ونتائج البحوث القريبة المدى وتؤسس للبحوث البعيدة المدى . وتهدف هذه البحوث الوسيطة إلى كبح جماح الظاهرة الاجتماعية الضاغطة أو السائدة وإبطاء سرعتها وتحييد فعلها وتحويل زخم المتأثرين بها إلى أنشطة أخرى بالثواب والعقاب من خلال سن التشريعات وإنشاء المؤسسات .

جـ - البحوث البعيدة المدى:

وتهدف هذه البحوث إلى إيجاد الوسائل الفاعلة للقضاء على أهم الظواهر الاجتماعية السلبية عن طريق استبعاد الظروف والأسباب التي أفرزتها.

2 - المسارالبنائي - الإنمائي: (من الأبعد إلى الأقرب)

أ - البحوث الأساسية الطويلة والبعيدة المدى:

وتهتم ببلورة استراتيجية متكاملة لضخ عناصر ثقافية جديدة كالمعارف، المهارات، القيم، الطموحات، التوقعات، . . . قادرة على أن تعمل كبدائل مدروسة ومرغوبة للبنى الثقافية القديمة المتحللة أو السلبية التي تم القضاء أو سوف يتم القضاء عليها تدريجاً استناداً إلى بحوث المسار الرصدي- العلاجي.

ب - البحوث المتوسطة المدى:

وتهدف إلى بلورة الخطط والبرامج والجداول الزمنية والسبل والطرائق والأساليب والصيغ والإجراءات المالية والإدارية والإعلامية الكفيلة بإيجاد مناخ ثقافي جديد يطغى على المناخ السابق ويحل محله تدريجاً، وإلى تحديد مسؤوليات المؤسسات المجتمعية العامة والخاصة في تنفيذ ذلك.

جـ - البحوث القريبة المدى :

تهدف إلى بلورة بعض العناصر الثقافية المرغوبة، ووضعها في قوالب تنفيذية كالندوات والمحاضرات والخطب في المساجد والموضوعات في الكتب المدرسية والمواد الصحفية والقوانين والأنظمة والبرامج التلفزيونية والأغاني والمسرحيات والإعلانات . . . الخ .

***

خامساً : متطلبات مؤسسية لرصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ودراستها وظيفياً

* **إن** عملية رصد الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة والمستجدة في المجتمع العربي الخليجي، وترتيب أولويات بحثها ودراستها، ليست مسألة عابرة تنجز مرة واحدة وتنتهي.

* **وإنما** هي عملية متجددة ومستمرة بتجدد واستمرار التغيرات والتحولات في المجتمع وما تفرزه من ظواهر ومشكلات، إضافة إلى أنها عملية تزداد تعقيداً كلما ازداد المجتمع تطوراً وتحديثاً.

* **لذلك** فان هذه العملية المتجددة والمستمرة تظل دائماً بحاجة الى تأمين متطلبات **مؤسسية** :

- **قادرة** من جهة على متابعة مهمة الرصد والتحديث ومعاودة تحليل المعطيات في ضوء المتغيرات والمستجدات.

- **وقادرة** من جهة أخرى على ضمان حد أدنى من الاتساق والتتابع في المهمة البحثية.

* **لابد** أن تستند المتطلبات المؤسسية لإجراء الدراسات والبحوث **على:**

1 - **بناء** قاعدة من المعلومات الاجتماعية على الصعيد القطري المحلي في نطاق كل دولة من الدول الأعضاء، وعلى الصعيد الإقليمي الخليجي في نطاق المكتب التنفيذي، مستندة على القاعدة العربية الأشمل، تساعد على تخطيط البحوث انطلاقاً من معطيات دقيقة وموثوقة وشاملة بقدر الإمكان.

2 - **إنشاء** قنوات معلومات سريعة تيسّر الوصول إلى فيض المعلومات الحديثة في العلوم الإنسانية على مستوى النظريات والمنهجيات والأدوات؛ والاستفادة منها، والبناء عليها، ضماناً لفاعلية أكبر على مستوى الممارسة، وتلافياً لخطر تقادم المعرفة الاجتماعية والإنسانية المستخدمة في دراسة مجتمع الخليج، ولربط الواقع الخليجي بالواقع العربي والدولي، الأمر الذي يعطي القضايا المحلية كامل دلالاتها وأبعادها.

3 - **التعامل** الجاد مع قضية البحث العلمي باعتبارها مسألة مصيرية في ترشيد القرار والتخطيط والتنفيذ مما يقتضي إعطاء الاهتمام الكافي **لمايلي:**

- **تدريب** العاملين والباحثين في الجهات الرسمية المعنية بالأبحاث والدراسات الاجتماعية والميدانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المنهجيات والأدوات الجديدة وفتح آفاقهم على النظريات المستحدثة ذات القدرة الكبيرة على التعامل مع الواقع الاجتماعي واستيعابه.

- **تخصيص** الميزانيات اللازمة لتمويل إجراء البحوث على نحو يوفي بجميع الالتزامات والمتطلبات، ويتناسب مع أهمية البحث العلمي ودوره في الرصد والتشخيص والمساعدة على اتخاذ القرار المدروس.

- **تأسيس** تقاليد البحث العلمي الجاد ذي النوعية المميزة. ووضع آليات الرقابة النوعية على الأبحاث والدراسات قطعاً لدابر انتشار الشكليات والعقم، ودخولاً في معركة التنافس العلمي الفعلي التي تشكل إحدى الضمانات الكبرى للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

4 - **تشكيل** لجنة خليجية مشتركة تنعقد بصفة دورية، مرة واحدة كل ثلاث سنوات، ويشارك في عضويتها المسؤولون المختصون في الدول الأعضاء والمكتب التنفيذي، مع الاستعانة بالخبرات المتخصصة وبالكفاءات الأكاديمية بالجامعات ومراكز البحث بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من **أجل** :

- **رصد** الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة والمستجدة في المجتمع العربي الخليجي، بصورة دورية ومتجددة.

- **اقتراح** خطة عمل للمكتب التنفيذي بشأن أولويات دراسة وبحث تلك الظواهر والمشكلات على المستوى الخليجي المشترك.

5 - **تكامل** الأبحاث الوظيفية خليجياً وقطرياً. فكل بحث أو دراسة خليجية ينجزها المكتب التنفيذي، لا بد أن تسهم في خدمة احتياجات التنمية القطرية. وأن أي دراسة أو خطة قطرية لا بد أن تعزز بالضرورة التنمية الخليجية المشتركة.

***

سادساً : مرئيات الدول الأعضاء حول الظواهر والمشكلات الاجتماعية

1 - **بهدف** استطلاع مرئيات الجهات المختصة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول أبرز الظواهر والمشكلات السائدة والمستجدة على الصعيدين المحلي القطري، والخليجي المشترك، قام المكتب التنفيذي بتصميم استمارة لهذا الغرض وتعميمها على الدول الأعضاء.

2 - **من** خلال تفريغ ردود الدول الأعضاء، تم الحصول على البيانات والمعلومات الواردة بصورة مجملة في الكشف العام التالي، حيث جاءت الظواهر والمشكلات الاجتماعية متقاربة متشابهة إلى حد بعيد، مما يوفر أرضية علمية مقبولة تسمح بإجراء التحليل والتأويل والمقارنة.

3 - **من** جهة أخرى، فإن هذه البيانات والمعلومات، والتي تعبر في عمومها عن مرئيات مسؤولين استناداً إلى خبراتهم وممارساتهم في نطاق اختصاصات وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الأعضاء، قد جاءت كذلك لتتطابق إلى حد بعيد مع الظواهر والمشكلات الاجتماعية المدروسة على امتداد المجتمع العربي الخليجي من قبل الوزارات والهيئات المعنية والباحثين والأكاديميين.

4 - **لقد** تم تبويب وإدراج الظواهر والمشكلات الاجتماعية في الكشف التالي ضمن إشكاليات عامة محورية، بهدف الكشف عما يربط بين هذه الظواهر والمشكلات الجزئية من علاقات سببية وتفاعلات وظيفية، مما يسمح بالتعرف على دلالاتها وأبعادها، ويساعد على دراستها على نحوأشمل وأدق، وهو ما سيتم توضيحه بصورة وافية لاحقاً.

5 - **في** ضوء ماتقدم، فإن الكشف التالي، بما يحتويه من بيانات ومعلومات، يرسم صورة عامة لواقع الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، ويكشف عن ثقلها ومدى حضورها وتوزعها على الساحة الخليجية المشتركة، مما يسمح بتقديم مسح تشخيصي أولي، يمكن أن يشكل منطلقاً للمكتب التنفيذي في التخطيط والعمل، من **خلال** :

* **التعامل** مع تلك البيانات والمعلومات، باعتبارها مؤشرات وموجهات تساعد على استيعاب وفهم ما يستجد على المجتمع من ظواهر ومشكلات قادمة.

* **وضع** خطط بحثية مرحلية لدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية المستجدة على الساحة الخليجية وتحديد أولوياتها في ضوء الاحتياجات الفعلية للدول الأعضاء ومرئيات ومقترحات الجهات المختصة فيها، ويتولى المكتب التنفيذي إجراءها.

كشـــف
بالظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *

التسلسل	الإشكالية والمشكلة	الدول الأعضاء						عدد الدول المشتركة
		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
أولاً	إشكالية التوافق والتكيف السلوكي والاجتماعي :							
	1 - جنوح الأحداث	+	+	+	+	+	+	6
	2 - الإدمـــــان على المخدرات والمسكرات	+	+	+	+		+	5
	3 - حـــــوادث المرور وإصاباته الجسدية		+	+	+		+	4
	4 - التسـرب والتـأخر الدراسي	+			+		+	3
	5 - العنـف والجريمـة	+		+			+	3
	6 - التســول		+	+				2

* تم تحديد الظواهر والمشكلات السائدة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً للمرئيات المقدمة من الدول الأعضاء بهذا الخصوص.

التسلسل	الإشكالية والمشكلة	الدول الأعضاء						عدد الدول المشتركة
		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
ثانياً	**إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء:**							
	1 - الإعلام الوافد وتأثيره على التنشئة.	+	+	+	+	+	+	6
	2 - تأثير المربيات الأجنبيات على التنشئة.	+	+	+	+	+	+	6
	3 - الشباب ومشكلاتهم.	+	+		+	+	+	5
	4 - صعوبات وانعكاسات عمل المرأة على التنشئة	+		+	+	+		4
	5 - صعوبة وتراخي رعاية الأطفال.	+	+	+			+	4
	6 - سفر المراهقين للسياحة بدون مرافقة.			+	+		+	3

التسلسل	الإشكالية والمشكلة	الدول الأعضاء						عدد الدول المشتركة
		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
ثالثاً	**إشكالية الأسرة وتماسكها:**							
	1 - الطلاق	+	+	+	+	+	+	6
	2 - ارتفاع المهور وتكاليف الزواج.	+		+	+		+	4
	3 - العنوسة			+	+	+	+	4
	4 - الزواج من أجنبيات.	+	+			+	+	4
	5 - تراخي الروابط الأسرية.	+	+	+			+	4
	6 - إحجام الشباب عن الزواج.			+		+	+	3
	7 - تعدد الزوجات	+			+			2
	8 - الزواج المبكر		+		+			2

التسلسل	الإشكالية والمشكلة	الدول الأعضاء						عدد الدول المشتركة
		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
رابعاً	**إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية واضطراب القيم :**							
	1 - الإسراف الاستهلاكي .	+	+	+	+	+	+	6
	2 - العزوف عن العمل المهني .	+			+	+	+	4
	3 - الرفاه وضعف الإنتاجية .	+				+	+	3
	4 - الهجرة من الريف إلى الحضر .	+		+	+			3
	5 - التلوث البيئي .				+			1
خامساً	**إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي :**							
	1 - المواقف السلبية مع المعاقين .	+	+	+		+	+	5
	2 - صعوبات رعاية المسنين .	+	+			+	+	4
	3 - الأطفال مجهولي الأبوين .	+	+			+		3
	4 - تراخي الترابط الاجتماعي .		+				+	2
	5 - العمل الاجتماعي التطوعي .	+	+					2

التسلسل	الإشكالية والمشكلة	الدول الأعضاء						عدد الدول المشتركة
		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
سادساً	**إشكالية منافسة العمالة الوافدة وآثارها:**							
	1 - العمالة الوافدة.	+	+	+	+		+	5
	2 - الصراع الثقافي مع العمالة الوافدة	+	+		+		+	4
	3 - التضخم الوظيفي.	+						1
سابعاً	**اشكالية العادات التقليدية غير السليمة:**							
	1 - الأمية		+	+	+			3
	2 - الأمراض الصحية الناتجة عن الزواج من الأقارب.		+		+			2
	3 - التعصب القبلي.				+			1
	4 - السحر والشعوذة.				+			1
	5 - زواج المقايضة.				+			1

سابعاً : خارطة بأهم المشكلات والظواهر الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

* **إن** الكشف العام بمرئيات الدول الأعضاء حول الظواهر والمشكلات السائدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يوفر مسحاً تشخيصياً أولياً، يسمح بفهم ورصد مايعتمل على الساحة الخليجية من ظواهر ومشكلات راهنة ومستجدة.

* **ومن** أجل أن تتضح كامل معالم الواقع الاجتماعي وقضاياه ومشكلاته في المجتمع العربي الخليجي لابد من رسم خريطة التفاعلات والروابط والعلاقات السببية والوظيفية بين المشكلات، والكشف عن النسيج الكلي الذي يكسبها عمقاً ودلالة عند الدراسة والبحث.

* **لذلك** جاء تبويب وإدراج هذه الظواهر والمشكلات في الكشف المذكور ضمن إشكاليات عامة ومحورية بدلاً من عرضها كمشكلات منفصلة معزولة، مما أتاح الفرصة لاستخلاص صورة إجمالية لتلك الإشكاليات، التي بلغ مجموعها سبع **إشكاليات:**

- **تمثل** كل إشكالية من تلك الإشكاليات ملفاً يتكون من منظومة من المشكلات الفرعية التي تندرج تحت نفس الظاهرة العامة وتشكل أوجهاً متنوعة لها، كما أنها تتكامل فيما بينها وتتبادل التأثير مما يزيد من أهمية الإشكالية العامة.

• **ومن** جهة أخرى، فإن المشكلات الجزئية من وزن بسيط أو معتدل قد تكون أشد أثراً حين تترابط فيما بينها وتتبادل التأثير من مشكلة واحدة ذات وزن كبير.

• **وعلى** مستوى أعلى، فإن تكتلات المشكلات المترابطة وظيفياً أو سببياً في إشكاليات عامة وكلية يفسح المجال أمام تحليل العلاقات بين هذه الإشكاليات، وهو مايعطي صورة دينامية حية متفاعلة عن الواقع الاجتماعي.

* **إن** جنوح الأحداث مثلاً لايبقى ظاهرة معزولة، بل هو يرتبط بالتكيف المدرسي من تأخر وتسرب، الذي يعد من المؤشرات البارزة على بداية سوء التكيف العام. كما أن الجنوح قد يتخذ شكلاً عنيفاً عدوانياً، أو شكل تشرد وتسول وطفيلية اجتماعية. ويضاف إليه أن سوء التكيف قد يبدأ بحالة ما من مثل تعثر التحصيل ويتحول متفاقماً إلى سواها من مثل الجنوح، أو الإدمان على المخدرات. كما أن الإدمان قد ينقلب إلى سلوك عنيف والعكس بالعكس.

* **إذن** هذه الإشكالية العامة تمثل ملفاً يتعين تناوله بكليته كحالة مثلى من خلال خطة بحثية متكاملة المفردات والتي تتكون من المشكلات التي تندرج تحت القضية العامة (الإشكالية). من خلال هذه المعالجة المتكاملة تتضح مدى دلالة وخطورة كل مشكلة فرعية وديناميـاتها. والأهم من ذلك هو التخطيط لعلاج هذه المشكلات الجزئية الذي يجب أن يتخذ منحى الخطة التنموية العامة التي تتعامل مع كل مفردات الإشكالية بشكل متكامل.

* **وبناء** على ذلك تبرز أهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية منتظمة في القضايا أو الإشكاليات **التالية**:

1 - اشكالية التوافق والتكيف السلوكي والاجتماعي:

* **وتضم** المشكلات: جنوح الأحداث - الإدمان على المخدرات والمسكرات - حوادث المرور وإصاباته الجسدية - التسرب والتأخر الدراسي - العنف والجريمة - التسول.

- **هذه** حالة تدل على صراع مع المعايير الاجتماعية وصعوبة الإنغراس في المؤسسات الاجتماعية. وهي كذلك حالة متفاوتة في شدتها من التوجه بعيداً عن مسارات المواطنة الفاعلة والمنتجة والمندمجة اجتماعياً ومستقبلياً.

- **فجنوح** الأحداث هو أحد أكثر مظاهر سوء التكيف وهو تسمية عامة تضم العديد من السلوكيات المتنوعة من سرقة، وعدوان وتخريب، وهروب وتشرد واعتداءات على القانون والعرف وعلى الآخرين. وقد تتصف بالانفصال عن الانتماء والدخول في صراع مع الجماعات المتكيفة. انحراف الأحداث هو مظهر أساسي، وقد يحل محله الإدمان أو التشرد، أو التسول الذي يشكل أحد حالات التشرد، أو العنف. إن كل هذه الحالات تمثل مظاهر متنوعة لحالة أساسية من التباعد الاجتماعي والصراع مع المعايير واضطراب الانغراس المستقبلي.

• **أما** إدخال التأخر والتسرب الدراسي ضمن هذه الإشكالية فمرده إلى أن سوء التوافق يتلازم بشكل متكرر مع تدهور التحصيل، وأن هذا التدهور في الغالب يشكل مؤشراً على بداية سوء التوافق السلوكي والاجتماعي.

2 - إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء:

* **وتضم** المشكلات: الإعلام الوافد وتأثيره على التنشئة - تأثير المربيات الأجنبيات على التنشئة - صعوبات وانعكاسات عمل المرأة على التنشئة - الشباب ومشكلاتهم - صعوبة وتراخي رعاية الأطفال - سفر المراهقين للسياحة بدون مرافقة.

• **وهي** إشكالية اجتماعية كبرى تضم بدورها مجموعة من الحالات التي تشكل مظاهر متنوعة لما يصيب التنشئة من مؤثرات وعوامل. أولها الإعلام الوافد وتأثيره الذي لا شك فيه على التنشئة الوطنية والانتماء واللغة والهوية. ويصاحبه تأثير الخدم والمربيات الأجنبيات الذي يشكل البعد الآخر للتأثير على التنشئة والهوية واللغة من خلال متغير ثقافة العمالة الآسيوية.

• **في** الحالتين يكون هناك تأثير بفعل مرجعية خارجية تؤثر على المرجعية الأسرية والوطنية وتزاحمها. ويتزايد هذا التأثير من جهة أخرى بفعل حالة التراخي في رعاية الأبناء التي شاع الحديث عنها في الأبحاث نظراً

لانصـراف الأهل إلى شـؤونهم وإيكال الأبناء للخـدم وترك فراغ عائلي يملؤه الإعلام الوافد.

- **ويدخل** ضمن نفس النطاق تراخي رعاية وتأطير ورقابة المراهقين الذين يسمح لهم بالسفر بمفردهم للسياحة مع ما في ذلك من تعرض لأخطار سلوكية معروفة وتأثر بنماذج آسيـوية أو غـربيـة تنعكس سلباً على التنشـئة الوطنية والانتماء. وبالطبع يدخل عمل المرأة كمتغير ثانوي قد يؤثر على مقدار رعاية الأبناء. إلا أن هذه المسألة تتفاوت من حالة إلى أخرى وليست ذات علاقة ثابتة وطويلة.

3 - إشكالية الأسرة وتماسكها:

* **وتضم** المشكلات: الطلاق - ارتفاع المهور وتكاليف الزواج - العنوسة - الزواج من أجنبيات - تراخي الروابط الأسرية - إحجام الشباب عن الزواج - تعدد الزوجات - الزواج المبكر.

- **قضيتا** التوافق السلوكي والتنشئة ترتبطان بشكل وثيق بقضية الأسرة وتماسكها وما طرأ عليها من تحول. الأمر هنا إزاء مجموعة حالات تشكل أعراضاً لما تعرضت له الأسرة في بعض القطاعات، وتتفاوت ما بين تفكك الرباط الزوجي بالطلاق أوالانفصال كحد أقصى وبين تراخي هذا الرباط وانصراف كل من الزوجين لشؤونه الذاتية على حساب التماسك الأسري والقيام بواجبات الوالدية.

• **أما** إدخال التأخر والتسرب الدراسي ضمن هذه الإشكالية فمرده إلى أن سوء التوافق يتلازم بشكل متكرر مع تدهور التحصيل، وأن هذا التدهور في الغالب يشكل مؤشراً على بداية سوء التوافق السلوكي والاجتماعي.

2 - إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء:

* **وتضم** المشكلات: الإعلام الوافد وتأثيره على التنشئة - تأثير المربيات الأجنبيات على التنشئة - صعوبات وانعكاسات عمل المرأة على التنشئة - الشباب ومشكلاتهم - صعوبة وتراخي رعاية الأطفال - سفر المراهقين للسياحة بدون مرافقة.

• **وهي** إشكالية اجتماعية كبرى تضم بدورها مجموعة من الحالات التي تشكل مظاهر متنوعة لما يصيب التنشئة من مؤثرات وعوامل. أولها الإعلام الوافد وتأثيره الذي لا شك فيه على التنشئة الوطنية والانتماء واللغة والهوية. ويصاحبه تأثير الخدم والمربيات الأجنبيات الذي يشكل البعد الآخر للتأثير على التنشئة والهوية واللغة من خلال متغير ثقافة العمالة الآسيوية.

• **في** الحالتين يكون هناك تأثير بفعل مرجعية خارجية تؤثر على المرجعية الأسرية والوطنية وتزاحمها. ويتزايد هذا التأثير من جهة أخرى بفعل حالة التراخي في رعاية الأبناء التي شاع الحديث عنها في الأبحاث نظراً

لانصـراف الأهل إلى شـؤونهم وإيكال الأبناء للخـدم وترك فراغ عائلي يملؤه الإعلام الوافد.

- **ويدخل** ضمن نفس النطاق تراخي رعاية وتأطير ورقابة المراهقين الذين يسمح لهم بالسفر بمفردهم للسياحة مع ما في ذلك من تعرض لأخطار سلوكية معروفة وتأثر بنماذج آسـيـوية أو غـربيـة تنعكس سلباً على التنشـئـة الوطنيـة والانتماء. وبالطبع يدخل عمل المرأة كمتغير ثانوي قد يؤثر على مقدار رعاية الأبناء. إلا أن هذه المسألة تتفاوت من حالة إلى أخرى وليست ذات علاقة ثابتة وطويلة.

3 - إشكالية الأسرة وتماسكها:

* **وتضم** المشكلات: الطلاق - ارتفاع المهـور وتكاليف الزواج - العنوسـة - الزواج من أجنبيـات - تراخي الروابط الأسـرية - إحجام الشباب عن الزواج - تعدد الزوجات - الزواج المبكر.

- **قضيتا** التوافق السلوكي والتنشئة ترتبطان بشكل وثيق بقضية الأسرة وتماسكها وما طرأ عليها من تحول. الأمر هنا إزاء مجموعة حالات تشكل أعراضاً لما تعرضت له الأسـرة في بعض القطاعـات، وتتفـاوت مـا بين تفكك الرباط الزوجي بالطلاق أوالانفـصـال كـحد أقـصى وبين تراخي هذا الرباط وانصـراف كل من الزوجين لشـؤونه الذاتيـة على حساب التماسك الأسري والقيام بواجبات الوالدية.

- **وفي** مقابل الصعوبات التي تعترض استقرار الأسرة المكونة من قرينين مواطنين هناك أعراض أخرى أبرزها الإحجام عن الزواج من النساء المواطنات. وبروز ظاهرة العنوسة بسبب غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج الذي يصرف الشباب عن الاقتران مع المواطنات، وظهور مشكلة إضافية تملأ الثغرة من خلال الزواج من أجنبيات قليلات الكلفة المالية، إلا أن الكلفة الوطنية والمجتمعية على المدى البعيد قد تكون كبيرة حقاً لما يعترض هذه الزيجات من مشكلات استقرار واستمرار.

- **إذن** هذه الإشكالية هي قضية تكوين الأسرة وقيامها من ناحية، وقضية تماسكها واستمرارها من ناحية ثانية مما يجب بحثه بشكل متكامل والتصدي له بخطة اجتماعية وطنية.

4 - إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية واضطراب القيم:

* **وتضم** المشكلات: الإسراف الاستهلاكي - العزوف عن العمل المهني - الرفاه وضعف الإنتاجية - الهجرة من الريف إلى الحضر - التلوث البيئي.

- **تبرز** هذه الإشكالية الانعكاسات السلبية التي حملتها الوفرة والتي تأخذ مظاهر متنوعة متكاملة فيما بينها. أولها الإسراف الاستهلاكي والتباهي بتوفر الإمكانات المادية، وترتبط بها بالضرورة مسألة الرفاه وضعف

الإنتاجية . ذلك أن المعيار في حالة الإسراف الاستهلاكي هو المباهاة بالإمكانات وليس بالإنجازات .

- **ومن** هنا تتعرض قيم العمل والجهد المنتج لآثار اجتماعية سلبية تتمثل أساساً في العزوف عن الأعمال المهنية والحرفية وتفضيل الأعمال المكتبية عليها واعتبارها معياراً في الوجاهة والمكانة الاجتماعية داخل المجتمع ، كما أن التطور والتحديث الذي شمل مختلف الأصعدة ترتب عليه بروز مشكلة الهجرة من الريف إلى الحضر ، والتلوث البيئي .

- **لذلك** فإن هذه القضية العامة تتكون من عدة عناصر مترابطة فيما بينها وترجع في أغلبها إلى تحول القيم تجاه العمل وتجاه إدارة الحياة وأسلوب الوجود . وهي مسألة بحاجة إلى دراسة متكاملة حتى يمكن علاج عناصرها . فالموقف من العمل المهني يصعب أن يتحول باتجاه إيجابي طالما أن المرجعية القيمية المؤثرة هي للاستهلاك والرفاه .

5 - إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي :

* **وتضم** المشكلات : المواقف السلبية من المعاقين - صعوبات رعاية المسنين - صعوبات رعاية الأطفال مجهولي الأبوين - تراخي الترابط الاجتماعي - انحسار العمل الاجتماعي التطوعي .

- **هي** بدورها قضية اجتماعية ذات أوجه مترابطة تصب كلها في بعض مظاهر التحول من مشاعر التآزر ونظم التساند الأسري والقرابي والمجتمعي المحلي، إلى حالة من الانشغال بالمصالح الذاتية الفردية، التي تبين مقدار التحول في قيم الأصالة الاجتماعية.

- **إذن** هناك تراجع واضح في معنى الخدمة العامة والعطاء والغيرية يتجلى في العزوف عن الرعاية التطوعية للمعاقين والمسنين والأطفال مجهولي الأبوين، وكلها أصبحت وبفعل التطور الاجتماعي حاجات مستجدة تتطلب البذل والعطاء، الذي يعزز التماسك الاجتماعي وتضامن الجماعة وتوفير مرجعيات الحماية والشعور بالأمان.

- **بذلك** تكون هذه الإشكالية قضية عامة يجب التصدي لبحثها وعلاجها بشكل متكامل. فحاجة المسن أو حاجة الطفل مجهول الأبوين إلى الرعاية تستويان في الدلالة ولا تختلفان سوى في المظهر والمجال. كلتاهما جزء لا يتجزأ من تراخي الالتزام الاجتماعي.

6 - إشكالية منافسة العمالة الوافدة وآثارها:

* **وتضم** المشكلات: العمالة الوافدة - الصراع الثقافي مع العمالة الوافدة - التضخم الوظيفي.

- **وهي** قضية اجتماعية - اقتصادية ثقافية تحتاج إلى معالجة كلية بدورها تتمثل في تخطيط سياسات عمالة تصون الوحدة الوطنية من ناحية، وتحفظ حق المواطن وأولويته في العمل من ناحية ثانية . ولا يقتصر الأمر بالتالي على التنافس الاقتصادي، بل هو يحمل معه أخطاراً أخرى أبرزها شيوع الثقافة الآسيوية وتفشي قيم سلوك تتعارض مع الأصالة العربية الإسلامية . وكلها مسائل تتعلق بالأمن الاجتماعي والوطني .

- **بذلك** تصبح هذه الإشكالية قضية عامة وليس مجموع مشكلات جزئية قابلة لأن تطرح وتبحث بمعزل عن القضية الأعم التي تحتويها . فالمشكلات الجزئية هنا كما في بقية القضايا ليست سوى مظاهر أو أعراض، لا يكفي الاهتمام بها، ولا يجدى التصدي لها إلا ضمن سياقها .

7 - إشكالية العادات التقليدية غير السليمة :

* **وتضم** المشكلات : الأمية - الأمراض الصحية الناتجة عن الزواج من الأقارب - التعصب القبلي - السحر والشعوذة - زواج المقايضة .

- **وهي** قضية عامة تتضمن أنواعاً من الممارسات التي شاعت في مرحلة غابرة من واقع التطور الاجتماعي الخليجي . ولا زالت تتكرر في بعض القطاعات المعزولة

التي لم يطالها بعد التغيير الاجتماعي في اتجاه النمو والتقدم .

- **وتبرز** أهمية هذه القضية في الحاجة إلى تخطيط برامج توعية إعلامية وتنمية محلية تصل إلى المناطق التي لا زالت تعيش حالة العزلة والتخلف عن مواكبة التقدم والتنمية المجتمعية . مفردات هذه القضية هي مظاهر متنوعة لحالة التخلف عن الركب هذا سواء الأمية ، أو عادات الزواج السيئة ، أو ممارسات السحر والشعوذة . وبالتالي فهي تعكس حالة عامة أكثر مما تشكل مشكلات أو ظواهر قائمة بذاتها .

وهكذا تتدرج الإشكاليات (القضايا) على النحو التالي :

1 - إشكالية التوافق والتكيف السلوكي والاجتماعي .
2 - إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية واضطراب القيم .
3 - إشكالية التنشئة الاجتماعية وتراخي رعاية الأطفال .
4 - إشكالية الأسرة وتماسكها .
5 - إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي .
6 - إشكالية منافسة العمالة الوافدة وآثارها .
7 - إشكالية العادات التقليدية غير السليمة .

***

ثامناً : الإشكالية المستقبلية - الأمن الاجتماعي وسلامة الكيان والمصير

* **تتكون** هذه الإشكالية من مجموعة المشكلات القائمة، والتي هي بحكم موضوعها وطبيعتها تعتبر تحديات للمستقبل كما هي تحديات للحاضر في آن واحد، من حيث إنعكاساتها المؤثرة واتصالها المباشر بقضية السلام الاجتماعي والأمن الكياني والمصيري، لذلك لايمكن تأجيلها حتى لاتصبح عسيرة على التصدي والعلاج.

* **ومن** أبرز القضايا التي تندرج تحت هذه الإشكالية المستقبلية:

1 - قضية الهوية الثقافية - الوطنية وتحصينها.
2 - قضية الاستهداف الإعلامي العالمي ومحو الأمية الإعلامية.
3 - قضية نظام التعليم والتربية ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.
4 - قضية عصر ما بعد التكنولوجيا ومحو الأمية التكنولوجية في مجال العمل والإنتاج.
5 - قضية المشاركة الفاعلة وزيادة الدافعية للعمل وتعزيز العلاقات الإنسانية في محيط العمل ومحو الأمية الإبداعية.
6 - قضية القيم المادية - الاستهلاكية والتحصين القيمي وتمثل القيم المستقبلية.

7 – قضية البيئة والتلوث والأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية وحفظ حق الأجيال الطالعة في بيئة قابلة للحياة.

8 – قضية الشباب وفرصهم المستقبلية في العمل والزواج، وامتلاك مقومات القدرة على التعامل مع تحديات المستقبل.

* **إن** هذه القضايا المحورية، والتي هي من جهة تستمد أهميتها من كون معالجتها تمثل مقومات وأهداف التنمية الاجتماعية الشاملة التي تسعى دول الخليج العربية إلى تحقيقها.

* **فإن** هذه القضايا من جهة أخرى ترتبط ارتباطاً متفاعلاً مع الإشكاليات السبع، السابق طرحها، والتي هي كذلك تعتبر مستقبلية بمعنى من المعاني، بقدر ما هي راهنة سائدة، وذلك نظراً لانعكاساتها على المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن التعامل بحثياً مع هذه الإشكاليات وفقاً للمسار الرصدي – العلاجي و/ أو وفقاً للمسار البنائي – الإنمائي.

* **إلا** أن بحث ودراسة القضايا التي تتكون منها الإشكالية المستقبلية على وجه التحديد، يتطلب الانطلاق من التعامل مع الواقع القائم كما هو إلى وضع خيارات وتنبؤات وتوقعات وتخطيط استراتيجيات للمستقبل كما يجب أن يكون.

* **لم** يعد من الممكن التعامل بحياد موهوم مع القضايا الاجتماعية كما درجت عليه تقاليد البحث الاجتماعي، بل لا بد من أن تتصل نتائج الدراسات والبحوث الاجتماعية بما يسهم في تطوير

المجتمع العربي الخليجي وتقدمه، وتجاوز المعوقات وتعظيم فرص احتلال مكانة مستقبلية لائقة، ذلك هو المعيار الأساس الموجه للبحث والممارسة الاجتماعية مستقبلياً. وهو معيار يجب الالتزام به والعمل على هديه الآن، وليس غداً.

* **بذلك** كله تتكون شبكة من الإشكاليات المترابطة والمتبادلة التأثير والتأثر والفعل والانفعال، الأمر الذي يجعل من الصعب فهم أية ظاهرة فرعية بمعزل عن علاقاتها ببقية الظواهر، كما يجعل من الصعب التصدي لها بالبحث أو العلاج إلا ضمن خطة تأخذ بعين الاعتبار هذا الترابط الجدلي.

* **حتى** لو تعذر إجراء دراسات حول جميع هذه الموضوعات التفصيلية تحت كل إشكالية من الإشكاليات، فالأسلم أن تجرى الدراسات المنفردة بشكل تدريجي ولكن من منظور انتمائها إلى الإشكالية الكبرى التي تؤطر توجهها وفرضياتها ومعالجتها ووظيفتها والتوقعات المرتقبة منها.

* **إجرائياً** لا بد إذن من توسل استراتيجيات بحثية لها القدرة على استيعاب الواقع بغناه وتعقيده، سواء من حيث البحث أو من حيث التدخل الرصدي - العلاجي أوالبنائي - الإنمائي. ولقد آن أوان الإقلاع عن المعالجات الجزئية.

***

تاسعاً : نموذج تطبيقي في العمليات البحثية الإجرائية

1 - بعض الاعتبارات الأساسية :

* **قبل** تقديم نموذج تطبيقي يفصّل أهم العمليات البحثية، ويترجم إجرائياً كل ما ورد من مفاهيم وتوجهات عامة في الصفحات السابقة من هذا الإطار ومن خلال عرض لدراسة مقترحة لإحدى المشكلات الاجتماعية، لا بد من التأكيد على بعض الاعتبارات الأساسية التي ينبغي أخذها **بالحسبان :**

- **إن** العمليات البحثية الإجرائية المذكورة أدناه هي محاولة ترجمة عناصر الإطار العام فيما يخص مشكلة محددة دون غيرها. وهذا يعني أن العمليات المذكورة هنا ليست خطة عامة تصلح لبحث جميع المشكلات في جميع الوضعيات والظروف. فلكل مشكلة طبيعتها التي تفرض، إضافة إلى هدف البحث، أسلوب معالجة البحث وأدواته وتقنياته، وبمعنى أدق أن موضوع المشكلة يحدد طبيعة المنهج وأدواته.

- **إن** هذه العمليات الإجرائية التفصيلية مقترحة أصلاً لإنجاز بحث طويل ومعمق حول المشكلة المطلوب دراستها، ومع ذلك فإنه يمكن اختصار هذه العمليات أو تعديلها لتشكل الهيكلية الأساسية لبحث قصير أو لمقالة مكثفة.

- **ليست** الإجراءات المذكورة أدناه جامدة ونهائية، بل على العكس من ذلك فهي عبارة عن مقترحات وأمثلة قابلة للتعديل والتطوير والحذف والإضافة والتبديل.

- **إن** الإجراءات البحثية لدراسة أية مشكلة مدرجة في إحدى الإشكاليات الواردة في هذا الإطار لابد وأن تأخذ أحد المسارين، أو كليهما معاً، عند التحليل: المسار الرصدي - العلاجي و/ أو المسار البنائي - الإنمائي.

2 - نموذج تطبيقي على الإجراءات البحثية المطلوبة:

* **إن** البحث الذي وقع عليه الاختيار لتقديم تفصيلات إجرائية حوله كنموذج تطبيقي ضمن معطيات ومحددات وأسس ومفاهيم هذا الإطار، يدور حول رصد ودراسة (مشكلة رعاية المسنين).

* **إن** مشكلة رعاية المسنين هي إحدى المشكلات الاجتماعية المدرجة ضمن إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي، والتي يتم هنا رصدها ووضع مخطط لدراستها دراسة تطبيقية وفق الإجراءات البحثية المطلوبة والمعروضة في جدول التقابل المتوازي بين المسارين **التاليين**:

أ - تبعاً للمسار الرصدي - العلاجي:

ويستهدف هذا المسار تعرّف طبيعة المشكلة (رعاية المسنين) والوقوف على حجمها واتساعها وانتشارها بين فئات المجتمع ومحاولة رصد وحصر أسبابها الرئيسية، وكشف وتحليل علاقاتها وتفاعلاتها وتأثيراتها في المحيط الاجتماعي العام، لينتهي هذا المسار إلى اقتراح آليات تدخّل علاجية لتخفيف المعاناة عن ضحايا الظاهرة أو المشكلة المبحوثة وتأمين الرعاية المناسبة لهم.

ب - تبعاً للمسار البنائي - الإنمائي:

ويستهدف هذا المسار بلورة بعض القيم والمواقف والاتجاهات المجتمعية والفردية، البديلة والمرغوبة، وبما يهيء ويسهم في تعزيز الخطط والتوجهات الإنمائية للمجتمع، وذلك لمواجهة المشكلة أو الظاهرة (رعاية المسنين) من خلال اقتراح خطط بعيدة ومتوسطة المدى وانتهاء إلى وضع خطط تنفيذية كحملات التوعية من خلال أجهزة الإعلام المختلفة والمحاضرات والندوات والخطب في المساجد وغيرها.

* **بغرض** تجربة الإطار والاسترشاد به عملياً فقد تم إعداد نموذج تطبيقي للإجراءات البحثية المطلوبة لدراسة المشكلة المختارة (رعاية المسنين)، والوارد في الصفحات التالية.

نموذج تطبيقي للإجراءات البحثية المطلوبة
المشكلة المختارة (رعاية المسنين)

أولاً – دراسة المشكلة تبعاً للمسار الرصدي – العلاجي :

1 – تحديد الهدف من البحث :

أ – **تَعرّف** طبيعة المشكلة (رعاية المسن داخل عائلته أو خارجها) بحسب أنواع العجز عند المسن ودرجته (أي أشكال التبعية للآخرين ومقدار الحاجة إليهم لخدمة نفسه).

* **داخل العائلة :**

- **يعيش** مع العائلة فعلياً وبشكل كامل.
- **يعيش** مع العائلة صورياً (معزول في غرفة ومبعد عملياً عن الحياة اليومية العادية للعائلة).
- **المسؤول** عن رعايته بشكل أساسي في إحدى الوضعيتين : الزوج (الزوجة)، الأبناء (البنات) شخصياً، أزواج البنات أو زوجات الأبناء أو الأحفاد أو أزواج (زوجات) الأحفاد أو الأقارب أو الخدم.

* خارج العائلة :
- في مؤسسة حكومية .
- في مؤسسة أهلية :
  - أهلية خاصة (تقدم خدمات مدفوعة الأجر) .
  - أهلية خيرية (تقدم خدمات تطوعية مجانية) .

ب - **تعرّف** حجم المشكلة وخريطة انتشارها وتوزعها على الفئات الاجتماعية .

جـ - **محاولة** حصر أسبابها الرئيسية (الفردية والمؤسسية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . .) .

د - **تشخيص** الكيفية التي تنمو فيها المشكلة (رسم دينامية ولادتها ونموها ونشاطها . . .) .

هـ - **اقتراح** آليات تدخّل لتأمين رعاية أكثر استقراراً وانتظاماً وتعميماً وأجود نوعاً للمسنين .

2 - تحديد المرجعية العلمية والنظرية :

أ - علم النفس الاجتماعي .
ب - علم الاجتماع الثقافي .
جـ - علم الاجتماع العائلي .

3 - تحديد جسم البحث : (أي المادة التي ستنفذ عليها العمليات البحثية) :

أ - **النصوص** الرسمية التي ترعى الشيخوخة (القوانين والأنظمة التي تحدد حقوق المسن وواجبات المجتمع وبنيه نحوه) .

ب - **القيم** الناشطة المؤثرة والتقاليد الاجتماعية السائدة والأعراف الفاعلة التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم البعض بعامة والتي تحكم السلوك اليومي داخل الأسرة بخاصة ، فضلاً عن القيم والتقاليد والأعراف والقواعد المتعلقة بالمسن تحديداً وموقعه داخل الأسرة ومساحة سلطته على مختلف أفرادها .

جـ - **المسنون** من الجنسين ومن الفئات الاجتماعية المختلفة : من هم بحاجة لرعاية (سواء حصلوا على هذه الرعاية أم لا ، وسواء تمت رعايتهم في العائلة أم في المؤسسات الخارجية) والمرشحون لأن يكونوا بحاجة إلى رعاية بعد فترة زمنية .

د - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في العائلة .

هـ - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في المؤسسات الحكومية .

و - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في المؤسسات الأهلية الخيرية .

ز - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في المؤسسات الخاصة المدفوعة الأجر .

ح - **أفراد** عائلات المسنين الذين هم بحاجة إلى رعاية مؤسسية ولم يمنحوا فرصة الاستفادة منها .

ط - **أفراد** عائلات المسنين المرشحين لأن يصبحوا بحاجة إلى رعاية بعد فترة زمنية قد تطول أو تقصر .

ي - **الجدول** اليومي للأسرة بحسب الفئات الاجتماعية والخلفيات الثقافية والاقتصادية .

ك - **المؤسسات** المختصة برعاية المسنين : أنواعها ، تبعيتها الإدارية والمالية وفئات المسنين التي تخدمها . . .

ل - **الكادر** العامل في مؤسسات رعاية المسنين المختلفة .

م - **أنواع** الخدمات التي تقدم للمسنين (صحية ، نفسية ، ترفيهية ، ثقافية ، . . .) سواء داخل العائلة أو خارجها وسواء في المؤسسات الخاصة (بأجر) أو العامة (مجاناً) .

ن - **فرص** الرعاية المتيسرة فعلياً لمسني كل فئة من الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة هذه الرعاية ومستوياتها وتكلفتها.

4 - تحديد أدوات جمع البيانات :

أ - **شبكة** تحليل النصوص والوثائق والصور.
ب - **الدراسات** المسحية السابقة.
جـ - **الاستبانة** (نصف المفتوحة).
د - **المقابلة** (نصف الموجهة).
هـ - **الزيارات** الميدانية للأماكن المستهدفة.
و - **تصوير** أفلام فيديو.
ز - **دراسة** الحالة (عدد من الحالات الممثلة للمسنين في المجتمع).

5 - تحديد العينة : (استخدام التقنيات المعروفة لاختيار عينة ممثلة) .

6 - تحديد تقنية تفريغ البيانات :

أ - **تفريغ** البيانات الإحصائية تكاملياً (أي دون عزل المعطى الكمي عن المعطى النوعي).

ب - **عدم** عزل المعلومة الواحدة الخاصة بموضوع ما (شخص أو نشاط أو مكان . . .) عن سائر البيانات المتعلقة بالموضوع نفسه.

7 - تحديد تقنية استثمار البيانات واستخراج النتائج :

أ - **تحليل** المحتوى (فيما يخص جميع أنواع النصوص والوثائق والأحاديث . . .).

ب - **تقاطع** البيانات .

جـ - **التحليل** الدينامي للتفاعلات الداخلية والخارجية طولياً وعرضياً.

8 - تأويـل النتائـج :

أ - **تحديـد** حجم المشكلة بعامة، وذلك بحسب الجنس والمنطقة والفئة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية والثقافية .

ب - **تحديـد** مواصفات الجمهور الذي تنتشر بين أفراده المشكلة موضوع البحث.

جـ - **تحديـد** مواقع ازدهار أو غياب المشكلة موضوع البحث .

د - **توصيف** المناخ الثقافي الذي يسهل ظهور المشكلة المعنية، وذلك بحسب الجنس والفئة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية .

هـ - **الاستناد** إلى المعرفة المتيسرة (نماذج التفسير النظرية) في ميداني علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع الثقافي من أجل تنظيم النتائج المتحصلة داخل منظومة متسقة من علاقات الفعل والانفعال تسمح بتحديد حيثيات ولادة المشكلة المدروسة وتصوير مسارات نموها وتعيين محطات ازدهارها وخفوتها.

و - **الاستناد** إلى المعرفة المستخلصة من قيم وأحكام الشريعة الإسلامية في وجوب الرعاية اللازمة للمسنين، وصيغها وتطبيقاتها الواردة في أدبيات التراث الإسلامي العربي.

ز - **تحديد** نقاط الضعف والقوة في الرعاية المقدمة للمسن في عائلته وميسراتها ومعوقاتها، وذلك بحسب الجنس والفئة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية، والشخص (أو الأشخاص) القائم بهذه الخدمة.

ح - **تحديد** نقاط الضعف والقوة في الرعاية المقدمة للمسن في مؤسسة أهلية مجانية، وذلك بحسب الجنس والفئة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية، وطبيعة الجمعية الكافلة أو الممولة.

ط - **تحديد** نقاط الضعف والقوة في الرعاية المقدمة للمسن في مؤسسة حكومية مجانية، وذلك بحسب الجنس والفئة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية.

ي - **تحديد** نقاط الضعف والقوة في الرعاية المقدمة للمسن في مؤسسة خاصة (مدفوعة الأجر)، وذلك بحسب الجنس والفئة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية، ومستوى أسعار المؤسسة.

9 - النتائج والتوصيات.

ثانياً - دراسة المشكلة تبعاً للمسار البنائي - الإنمائي:

1 - تحديد الهدف من البحث:

أ - **بلورة** بعض القيم والمواقف التي تساعد الأفراد المرشحين لأن يصبحوا مسنين على المديين المتوسط والبعيد في تعديل نظرتهم (منذ الآن وبعد أن يصبحوا مسنين) إلى المسن وموقعه ودوره وسلطته في العائلة بما يتفق مع متطلبات الظروف (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) الوظيفية الراهنة.

ب - **بلورة** بعض القيم والمواقف التي تهيء مناخاً ثقافياً مؤاتياً (سواء في المجتمع أو العائلة) لإعادة النظر في موقع المسن ومكانته في العائلة والمجتمع ولتحويل سلوك الرعاية الذي يقدم غالباً إلى المسنين مغلفاً بالشفقة والعمل الصالح أو فعل الخير، إلى حق مكتسب للمسن على المجتمع بمختلف مؤسساته (بما فيها العائلة طبعاً).

جـ - **تحديد** المؤسسات العامة والخاصة التي بمقدورها بث القيم الجديدة وتشريبها لكافة فئات المجتمع.

د - **بلورة** الخلفية القانونية التي يفترض أن تمنح المسن حقه في الرعاية الكريمة والمنتظمة والمتنوعة والمستمرة، وتحمي له هذه الحقوق وتضمن استفادته منها وتعاقب الجهة التي تعرقل حصول المسن على حقوقه المشروعة والمكتسبة.

هـ - **بلورة** نظام اجتماعي جديد يدعى «ضمان الشيخوخة» يحدد آليات تمويل رعاية جميع المسنين على المستوى القطري (حتى لو أرادت العائلة أن تقوم بذلك)، كما يحدد خطة إنشاء مؤسسات عامة مختصة لهذا الغرض. خاصة أن أنظمة الحكم والدساتير في جميع دول مجلس التعاون تنص صراحة على حق جميع مواطنيها بالعيش الكريم.

و - **بلورة** خطة متوسطة المدى من أجل تحويل خدمة المسن إلى اختصاص أكاديمي وفني يتوج بشهادة رسمية وتقابله مهنة موصوفة ومعترف بها في سوق العمل.

ز - **بلورة** الوسائل والقنوات التي يستحسن التدخل من خلالها لإعادة تشكيل قناعات أفراد المجتمع فيما يخص واجباتهم نحو المسنين وواجبات المجتمع والدولة في مجال تأمين مثل هذه الرعاية من ناحية أولى، وفيما يخص حقوق المسنين ومكانتهم، من ناحية ثانية.

2 - تحديد المرجعية العلمية والنظرية :

أ - **علم** النفس المعرفي.
ب - **علم** الاجتماع الثقافي.
جـ - **علم** الاجتماع التربوي.

3 - تحديد جسم البحث : (أي المادة التي ستنفذ عليها العمليات البحثية) :

أ - **النصوص** الرسمية التي ترعى المسن (القوانين والأنظمة التي تحدد حقوق وواجبات وفرص رعاية المسن...).

ب - **المؤسسات** التي تؤمن خدمة رعاية المسن (فلسفتها، تمويلها، أنظمتها الداخلية، طاقتها الاستيعابية، تجهيزاتها، شروط الدخول إليها، أنواع الرعاية المقدمة فيها ومستوياتها، هوية العاملين فيها ومؤهلاتهم...).

جـ - **المسنون** من الجنسين ومن الفئات الاجتماعية المختلفة: من بحاجة لرعاية (سواء حصلوا على هذه الرعاية أم لا، وسواء تمت رعايتهم في العائلة أم في المؤسسات الخارجية) والمرشحون لأن يكونوا بحاجة إلى رعاية بعد فترة زمنية.

د - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في العائلة.

هـ - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في المؤسسات الحكومية .

و - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في المؤسسات الأهلية الخيرية .

ز - **أفراد** عائلات المسنين المستفيدين من الرعاية في المؤسسات الخاصة المدفوعة الأجر .

ح - **أفراد** عائلات المسنين الذين هم بحاجة إلى رعاية مؤسسية ولم يمنحوا فرصة الاستفادة منها .

ط - **أفراد** عائلات المسنين المرشحين لأن يصبحوا بحاجة إلى رعاية بعد فترة زمنية قد تطول أو تقصر .

ي - **الكادر** العامل في مؤسسات رعاية المسنين المختلفة .

4 - تحديد أدوات جمع البيانات :

أ - **شبكـــة** تحليل النصوص والوثائق والصور .
ب - **الدراسات** المسحية السابقة .
جـ - **الاستبانة** (نصف المفتوحة) .
د - **المقابلـة** (نصف الموجهة) .

هـ - **الزيارات** الميدانية للأماكن المستهدفة .

و - **تصوير** أفلام فيديو .

5 - تحديد العينة : (استخدام التقنيات المعروفة لاختيار عينة ممثلة) .

6 - تحديد تقنية تفريغ البيانات :

أ - **تفريغ** البيانات الإحصائية تكاملياً (أي دون عزل المعطى الكمي عن المعطى النوعي) .

ب - **عدم** عزل المعلومة الواحدة الخاصة بموضوع ما (شخص أو نشاط أو مكان . . .) عن سائر البيانات المتعلقة بالموضوع نفسه .

7 - تحديد تقنية استثمار البيانات واستخراج النتائج :

أ - **تحليل** المحتوى (فيما يخص جميع أنواع النصوص والوثائق والأحاديث . . .) .

ب - **تقاطع** البيانات .

جـ - **التحليل** الدينامي للتفاعلات الداخلية والخارجية طولياً وعرضياً .

8 - تأويـل النتائـج :

أ - **استخراج** الصيغة أو الصيغ المبلورة للقيم والمواقف والمهارات التي تعيد تشكيل القناعات بخصوص بنية العائلة وسكنها وشبكة علاقات أفرادها وأدوارهم، واحترام المسن وكرامته وحقه في الرعاية على اختلاف أنواعها ومستوياتها.

ب - **توظيف** الجوانب الإيجابية والمضيئة حول رعاية المسنين في التراث العربي الإسلامي والاستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية وبما يتماشى مع روح العصر وثقافة المجتمع.

جـ - **استخراج** صيغة التشريعات والبنى الهيكلية والتحتية التي تكفل حصول كل مسنّ على الرعاية اللازمة واللائقة.

د - **تحديد** المؤسسات المسؤولة عن إعادة تشكيل القيم والمواقف المطلوبة.

هـ - **تحديد** الكيفية التي سوف يتم بموجبها التدخل في المناخ الثقافي بهدف تعديل بعض عناصره.

و - **تحديد** البدائل الممكنة لمصادر تمويل مشروع ضمان الشيخوخة ومأسسته.

ز - **تحديد** بدائل الصيغ الممكنة لتحويل خدمة المسنّ إلى مهنة موصوفة تستند إلى تخصص أكاديمي وفني متميز.

***

صـــدر مـــن
سلسلة المطبوعات الوثائقية

العـــــــدد الأول : مبادئ و أهـــداف السياســات العـمـالية والاجتماعية بالدول العربية الخليجية - مارس 1987. «نافذ»

العـــــــدد الثاني : المبادئ الأساسية للخـدمات الاجتماعية العمالية بالدول العربية الخليجية - أبريل 1987 . «نافذ»

العـــــــدد الثالث : المبادئ العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة - مايو 1987 . «نافذ»

العـــــــدد الرابـع : الإطار العـام لإعداد الدراسات الإحـصائية العـمـالية في الدول العـربيـة الخليـجيـة - يونيـــو 1987 . «نافذ»

العـــــــدد الخامس : اللوائح النموذجية لدور الرعاية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية - فبراير 1988 . «نافذ»

العـــــدد السادس: اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية - مارس 1988 .
«نافد»

العـــــدد السابع: المشروع الاسترشادي الموحد للأحكام المتماثلة في قوانين وأنظمة العمل بالدول العربية الخليجية - أبريل 1988 . «نافد»

العـــــدد الثامن: مبادئ وأهداف السياسات العمالية والاجتماعية والنظم واللوائح الداخلية (ترجمة باللغة الانجليزية) - أغسطس 1988 .
«نافد»

العـــــدد التاسع: برنامج العمل المستقبلي لتطوير إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية - مارس1990 . «نافد»

العـــــدد العاشر: الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني (مقدمة الدليل وإجراءات التطبيق والتطوير) - مارس 1990 .
«نافد»

العـــدد الحادي عشـــر: الإطـــار العـــام للبرامج والأنشطـــة التدريبية المشتـركة للكـوادر الفنيـة العـاملة في وزارات العمـــل والشـؤون الاجتماعية بالدول العـربية الخليجية - مارس 1990. «نافذ»

العـــدد الثـاني عشـــر: المجمـوعة الكاملـــة لقرارات مـجلس وزراء العـمل والشـؤون الاجتـماعية بالدول العـربية الخليـجيـة - الدورة التـأسـيسيـــة - الدورة العـــاشـــرة1398-1410هـ/ 1978 - 1990م - (عدد خاص) يوليو 1990. «نافذ»

العـــدد الثـالث عشـــر: مبـادئ السياسـة العـربية الخليجية المشتـــركـة للســلامـة والصـحـة المهنيـة والإطار العـام لتطويـر التعليم والتدريب في مـجال السـلامة والصحة المهنية - أكتوبر 1993.

العـــدد الرابع عشـــر: اللائحة الاسترشادية الموحدة للسلامة والصحة المهنيـة بدول مـجلس التـعـاون لدول الخليج العربية - أكتوبر 1993.

العـدد الخامس عشـر: مبادئ وأسس السياسـة الخليجية المشتركـة في مجـال التدريب المهني - أكتوبر 1993 . «نافد»

العدد السادس عـشـر: الخطـة الخمـسيـة الأولى للبحـوث العـماليـة والاجتماعية - يناير 1994 .

العـدد السابع عشـر: الإطار العـام لبـرنامج الزيارات الاستطلاعيـة للمسؤولين والعاملين في المجالات العمالية والاجتماعية - مارس 1994 .

العـدد الثـامن عشـر: الإعـلان الإعـلامي العـربي الخليجي للتنشئـة الاجتماعية - مايو 1997 .

العـدد التـاسـع عـشـر: المبـادىء العامـة للسياسة العـربية الخليجيـة المشـتـركـة لرعـاية الطفـولة (المعـدّلة) - مـايو 1997 .

* * * * * *

رقم الإيداع في المكتبة العامة
2113 د.ع/ 1997